تطور سريع خلال سنوات معدودة

العلاقات السعودية الصينية

راشد العثمان ـ الرياض

تعتمد سياسة المملكة العربية السعودية منذ تولي الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه ومن تبعه من أبنائه الملوك حتى عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز على سياسة الانفتاح المنضبط على العالم الخارجي، وكسب الصداقات والاستفادة من العلاقات الدبلوماسية العالمية بما يتوافق مع سياستها النابعة من الدين الإسلامي الحنيف. وما يشهده العالم الآن من تطورات كبيرة ذات أبعاد عظيمة نظرًا للأحداث الجارية ووجود تغيير في استراتيجية السياسة الغربية تجاه الدول العربية ألزم الدبلوماسية السعودية بتوطيد علاقاتها مع دول الشرق الأقصى، والتنويع في العلاقات والتحرك دبلوماسيًا في كافة الاتجاهات والتركيز على الدول التي بدأت تبرز على محيط التطور التقني وأهمها دولة الصين التي تعد اليوم من أهم دول العالم في هذا المجال.

وتعتبر الصين واحدة من أكثر الدول نموًا في العالم، ففي حين تصارع الدول الأوروبية لنيل نسب نمو تتراوح بين ١ - ٣٪، تقوم الصين وحدها على نسبة نمو تقدر بـ٨, ١٠٪، وتكفي نظرة واحدة على معدل الصادرات الصينية لكي يدرك المرء أن الصين باتت أحد أهم اللاعبين الاقتصاديين على المسرح الدولي، وقد باشرت الصين انفتاحها على العالم الخارجي وفرض وجودها لتفوقها في مجالات عدة أهمها التجارية.

وقد تم فتح أبواب الاستثمار لرجال الأعمال السعوديين في الصين، وسهلت لهم كافة الإجراءات، وتجاوبت السعودية لهذه اللفتة وبدأ التعاون الصيني - السعودي، وتم تتويج هذا التعاون بقيام الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- بزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية في إطار علاقات التعاون والصداقة بين الدولتين، وكانت أهداف تلك الزيارة متعلقة بمناقشة العديد من القضايا التي تهم البلدين ومن أهمها القضايا التجارية، من خلال هذا الاستطلاع نسلط الضوء على هذه العلاقات التي باتت حديث العالم:

العلاقات السعودية الصينية

إن زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود التي قام بها إلى الصين تكتسب أهمية واضحة. فهي تعد هي أول زيارة يقوم بها ملك سعودي إلى الصين، واليوم تُعتبَر المملكة أكبر شريك تجاري للصين في منطقة الشرق الأوسط، والملك عبدالله حفظه الله أثبت منذ توليه الإشراف على شؤون الدولة حكمة سياسية بعيدة النظر، فهو الذي تصور أن توثيق العلاقات مع دول أخرى عظمى من شأنه تعزيز الدور السعودي دوليًا، وإقليميًا.

وقد قال الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين خلال زيارته للسعودية ١٩٩٩، (نحن نسعى للشراكة الاستراتيجية مع السعودية)، أما نائب رئيس بعثة سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة وانج كي جيان فقد قال إنه منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والصين عام ١٩٩٠م شهدت علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين تقدمًا سريعًا.. تعززت خلالها العلاقات السياسية.. وزاد التعاون في قطاعات الاقتصاد والتجارة والطاقة وقطاعات التعليم والثقافة والصحة والرياضة.

وأعرب في تصريح لوكالات الأنباء السعودية في حينه عن سروره بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى الصين وذلك تلبية لدعوة تلقاها من فخامة الرئيس جينتاو رئيس جمهورية الصين الشعبية، وأوضح أن هذه الزيارة تعزز بشكل كبير العلاقات السعودية - الصينية التي أكدتها الزيارات المتبادلة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للصين عام ١٩٩٨م حينما كان وليًا للعهد.. والرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين الى المملكة عام ١٩٩٩م.. فضلاً عن الزيارة الناجحة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام إلى الصين عام ٢٠٠٠م.

حجم التبادل التجاري

وعن حجم التبادل التجاري السعودي الصيني أكد نائب رئيس بعثة سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة وانج كي جيان أنه وصل إلى ١٤, ٥ مليار دولار خلال الأحد عشر شهرًا الماضية من عام ٢٠٠٥م المنصرم.. أي بزيادة تقدر بنحو ٥٩٪ عن الفترة السابقة في عام ٢٠٠٤م.. حيث تصدر المملكة

العربية السعودية إلى الصين النفط والأسمدة الكيماوية والمواد الخام للصناعة الكيماوية، في حين تصدر الصين إلى المملكة المنسوجات والأزياء ومنتجات الصناعات الخفيفة والحبوب والزيوت، وبين أنه في عام ٢٠٠٤م استوردت الصين من المملكة العربية السعودية أكثر من ١٧ مليون طن من النفط الخام، وهو ما يعادل ١٣,٨٪ من مجموع واردات الصين من النفط الخام.

وأعرب عن أمله في مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين.. خاصة وأن كبرى الشركات والمؤسسات التجارية الصينية تسعى لفتح آفاق التعاون مع نظيراتها في المملكة خاصة في مجالات البتروكيماويات والغاز الطبيعي وتوليد الكهرباء وتحلية المياه والنقل والاتصالات والإلكترونيات.

الصين اليوم تتحدث

حملت مطبوعة (الصين اليوم) بين طياتها أن الصين احتفلت عام ٢٠٠٣ بمناسبة مرور (١٣) عامًا على العلاقات الصينية السعودية، وقد تحدث للمطبوعة سفير المملكة لدى الصين في ذلك الوقت عن هذه العلاقات الصينية السعودية التي بدأت عام ١٩٩٠، فقال: قد شهدت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة تطورًا مستمرًا وبشكل طردي، أي أنها لم تشهد في أي فترة تراجعًا أو انخفاضًا أو حتى ثباتًا، وقد توج العلاقات خلال هذه الفترة التي تعتبر قصيرة بمقاييس العلاقات الدولية تلك الزيارة الكبيرة الهامة التي قام بها فخامة الرئيس (السابق) جيانغ تسه مين للمملكة العربية السعودية، وهي زيارة أتت أكلها بتوقيع بعض الاتفاقيات بين البلدين، وكذلك زيارة هامة أخرى بقدر أهمية الزيارة السابقة وهي زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز (الملك عبدالله) إلى الصين، وتم خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات الثقافية والاقتصادية والسياسية.

إشادة بالعلاقات بين البلدين

كما أشادت صحيفة الرياض في افتتاحيتها بالتطور الكبير الذي تشهده العلاقات السعودية الصينية في شتى المجالات لا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مستشهدة بالصفقة الكبرى التي وقعتها الصين مع السعودية في بكين للاستثمار في مدينة جازان جنوبي السعودية، وأثنت الصحيفة في افتتاحيتها بعنوان «الصين الشريك الأكبر في استثماراتنا» بالقفزة النوعية التي حققتها العلاقات السعودية الصينية حتى احتلت الصين الشريك الأول في التبادل التجاري والاقتصادي مع السعودية في العالم العربي رغم قصر مدة العلاقات السياسية وتبادل السفراء بين البلدين، وقالت إن التجربة الصينية الباهرة في النمو الاقتصادي تستحق الإشادة والتقدير، حيث سجل الاقتصاد الصيني نموًا سريعًا بهر العالم وجعلها تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتتجاوز ألمانيا فضلاً عن ارتفاع عدد السكان الذي يتجاوز ١,٣ مليار نسمة، مما يجعل الصين أحد أركان القوة القادمة بقوة في تغيير معالم الحضارة البشرية.

مشاريع طموحة إلى الصين

ودعت الصحيفة إلى الاستفادة من تجربة الصين التي ترتقي علميًا واقتصاديًا باستحداث مراكز بحوث علمية تضم العلوم والاقتصاد والتربية وقيم العمل في الانضباط والإنتاج، وكذلك المداخل والمخارج السياسية لاستشراف جميع الأسباب التي ترفع مستوى التعاون وخلق استراتيجيات تتصل بجميع الأنشطة.

وأكدت أهمية دور الصين على الصعيد الدولي باعتبارها معادلة هائلة في كل الحسابات الدولية، موضحة أن إقدام السعودية على استغلال الفرص في بناء علاقات وطيدة مع دولة عظمى قادمة يجب أن يكون دون الإخلال بالعلاقات الأخرى مع دول صديقة، وإلى حاجة المشاريع السعودية الطموحة إلى الصين التي تمتلك قدرًا هائلاً من التطور الذي يتناسب واحتياجات رحلة القفزة القادمة في السعودية في مشروعات البنية التحتية

والمدن الصناعية والاستثمار في مجالات النفط والتعدين وسكك الحديد والتنمية البشرية.

أكبر استثمار صيني في العالم

أوضح محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو الدباغ، الشهر الماضي أن الهيئة وقعت اتفاقية مع شركة وسترن وي الصينية للتنمية الصناعية المحدودة تقوم بموجبها الاخيرة بإنشاء مجمع للألمونيوم في مدينة جازان الاقتصادية باستثمارات مقدارها ١٥ مليار ريال، بالإضافة إلى توقيعها اتفاقيات تشغيل المجمع مع عدد من الشركات الصينية.

مضيفًا أن المشروع سيوفر أكثر من ٣٥٠٠ فرصة وظيفية مباشرة، و٨ آلاف فرصة وظيفية غير مباشرة للسعوديين، وسيكون المجمع المملوك بالكامل للقطاع الخاص مكونًا من مصفاة للبوكسايت بطاقة إنتاجية مقدارها ١,٦ مليون طن سنويًا من الألومنيا، تتكامل مع مصهر للألمنيوم بطاقة إنتاجية تبلغ ٧٠٠ ألف طن سنويًا من الألومنيوم الأولي.

وأكد الدباغ أنه سيعلن أيضًا عن مجموعة من الاستثمارات المشابهة لهذا الاستثمار العملاق في عدد من المدن الاقتصادية الكبرى بالسعودية.

لقاء ثقافي سعودي صيني

لم يقتصر التعاون السعودي الصيني على المجالات التجارية فقط، بل امتد ليشمل اللقاءات الثقافية، حيث قامت مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بعقد فعاليات ثقافية متنوعة للمثقفين السعوديين - الصينيين، وتأتي هذه الفعاليات ترجمة للتوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في تفعيل التواصل الثقافي والحضاري المبني على الصداقة بين الشعبين السعودي والصيني؛ وتقوية العلاقات بين البلدين.

ويعلق معالي الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر المشرف العام على المكتبة على هذه اللقاءات الثقافية بقوله:

«إن هذه الفعاليات الثقافية المتنوعة للمثقفين السعوديين - الصينيين تأتي ترجمة للتوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في تفعيل التواصل الثقافي والحضاري المبني على الصداقة بين الشعبين السعودي والصيني؛ وتقوية العلاقات بين البلدين، بما يعزز في الوقت نفسه جسور التواصل التي توجت بزيارة خادم الحرمين الشريفين إلى جمهورية الصين الشعبية».

٥٧ مليارًا بنهاية ٢٠٠٦

لقد سجلت الصادرات السعودية غير النفطية للصين ارتفاعًا متطورًا خلال الفترة بين ٢٠٠٢م - ٢٠٠٦م، حيث ارتفعت من ١,٥ مليار ريال بنهاية ٢٠٠٢م إلى ٤,٨ مليارات ريال بنهاية ٢٠٠٥م، جاء ذلك وفقًا لدراسة حديثة أعدها مجلس الغرف التجارية السعودي.

وتؤكد الدراسة أنه يوجد مشاريع استثمارية مشتركة بلغ إجمالي استثمارها ١٧٩٩ مليون ريال (صناعية وغير صناعية) حيث يوجد ٧ مشاريع صناعية و٢٩ مشروعًا غير صناعي.

لقد شهدت العلاقات التجارية بين المملكة والصين تطورًا منتظمًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري إلى ٣٥ مليار ريال كصادرات و١٥ مليار كواردات في عام ٢٠٠٥م. علمًا أن الميزان التجاري يميل لصالح المملكة بسبب ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

وفد سعودي للصين

ما إن بدأت العلاقات السعودية الصينية حتى بادرت الوفود من الجانبين بالزيارات المتبادلة، حيث قام وفد سعودي بزيارة جمهورية الصين الشعبية برئاسة الدكتور ابو بكر باقادر الذي أكد أن زيارة الوفد تهدف إلى إبراز المصالح الجوهرية بين البلدين مؤكدًا: أن الصين بزخمها الاقتصادي والصناعي المتنوع قوة آسيوية منافسة قادمة على العالم، وأن المملكة بما لديها من مصادر طبيعية وصناعية واقتصادية شريك مناسب للصين.

مضيفًا أن الزيارة تهدف إلى السعي لتصحيح الصورة الضبابية لدى الصينيين عن المملكة من خلال اللقاءات والنشاطات المتنوعة، وإعطاء صور ونماذج للأسرة السعودية المستنيرة ذات الطابع الحضاري المشرق من خلال تجربة أعضاء الوفد الشخصية، وأن للسعوديين إسهامات في إثراء الحضارة الإنسانية. وكذلك إبراز العلاقات الاقتصادية الصينية السعودية وتوسيع تلك العلاقات وتنميتها وتسليط الضوء إيجابًا على التواصل التاريخي بين المملكة والصين من خلال الرحلات التي كان يقوم بها الحجاج الصينيون إلى المملكة، وقد كان بمعية الوفد عدد من السعوديات اللاتي كانت مهمتهن توضيح الصورة الواقعية عن أوضاع وأدوار المرأة السعودية.

وقد عقد الوفد في مستهل زيارته إلى الصين التي سبقت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لبكين لقاءً تعريفيًا مع مجموعة من الصحفيين والصحفيات يمثلون مجموعة من وسائل الإعلام ووكالة أنباء (شنخوا) وعدد من الصحف المحلية الصينية تم خلاله مناقشة عدد من الموضوعات المختلفة التي كانت تشغل أذهان الصينيين

والمفاهيم الخاطئة التي تكونت لديهم عبر وسائل الإعلام الغربية، وحرص الجانبان على ضرورة استقاء المعلومات وتبادل الأفكار بشكل مباشر من مصادرها الأصلية.

كما قام الوفد بعدد من الزيارات لبعض الجهات الثقافية والاجتماعية والإعلامية والتجارية شملت مركز دراسات غرب آسيا وإفريقيا التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية حيث التقى برئيس المركز يانج جوان وعدد من أعضاء هيئة التدريس وناقش الطرفان الموضوعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية التي تخص البلدين.

سابك وشراكة صينية

في وقت سابق كشف رئيس مجلس إدارة شركة سابك أن الشركة تعتزم الدخول في عقد شراكة مع عدد من الشركات الصينية يبلغ حجم الاستثمار به أكثر من ٥ مليارات دولار لإنشاء مدينة بتروكيماوية عملاقة ومصاف للتكرير.

أكد ذلك عقب قيام فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية هو جينتاو والوفد الرسمي المرافق له بزيارة للمركز الرئيسي للشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك بالرياض في إطار زيارته الرسمية التي كان يقوم بها آنذاك للمملكة.

وأشار إلى أن هناك تعاونًا مع جمهورية الصين الشعبية موضحًا أن صادرات سابك إلى الصين تقدر بأكثر من ملياري دولار خلال عام وهو وقابل للزيادة بشكل كبير، ومما يشار إليه أن المملكة اتفقت مع دولة الصين خلال الفترة الماضية أثناء تبادل الزيارات المكثفة بين الجانبين على رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١٠مليارات دولار، وزيادة فرص الاستثمار بين البلدين.

من جهة أخرى أوضح نائب رئيس مجلس إدارة سابك الرئيس التنفيذي المهندس محمد الماضي أن سابك تتطلع إلى تطوير آفاق العمل المشترك داخل السوق الصينية بزيادة مكاتب التسويق وإقامة مشاريع صناعية عملاقة لا سيما أن هذه السوق تعد من أهم أسواق سابك الاستراتيجية كونها أكبر سوق عالمية للمنتجات البتروكيماوية.

مضاعفة حجم التبادل التجاري

ويقول الأستاذ عبدالرحمن الجريسي رئيس مجلس الأعمال السعودي الصيني «إننا اتفقنا مع الصينيين على مضاعفة حجم التبادل التجاري ليصل إلى ١٠مليارات دولار، بعد أن كان ٦مليارات دولار»، موضحًا أن عوامل الشراكة أصبحت الآن مهيأة أكثر من السابق، في إشارة إلى أن السعودية بدأت تتجه إلى الأسواق الآسيوية وخصوصًا أسواق الصين، لتسويق المنتجات السعودية فيها، وجذب المستثمرين الصينيين إلى المملكة للاستثمار في مجالات البتروكيماويات والمعادن والصناعات التحويلية. من جهة ثانية تشير الإحصائيات أن الميزان التجاري بين المملكة وجمهورية الصين الشعبية قد حقق خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) فائضًا لصالح المملكة نتيجة لارتفاع معدل صادرات المملكة إلى جمهورية الصين الشعبية عن وارداتها منها خلال الفترة المذكورة أعلاه، حيث سجل الميزان قيمة فائض خلال عام ٢٠٠٠م تقدر بـ١,١مليار ريال، وقيمة تقدر بـ ٢,٨ مليار ريال خلال عام ٢٠٠١م بمعدل ارتفاع ١٤١٪ عن عام ٢٠٠٠م سببه انتعاش الصادرات السعودية إلى هذا البلد خلال عام ٢٠٠٠م، وفي عام ٢٠٠٢م استمر الفائض المسجل في ميزان تجارة المملكة مع جمهورية الصين بالارتفاع بمعدل ٥٩٪، ليسجل قيمة تقدر بـ٤,٤ مليارات ريال، أما فيما يتعلق بعام ٢٠٠٣م، فقد حقق ميزان تجارة المملكة مع جمهورية الصين قيمة فائض للمملكة تقدر بـ٧,٢ مليارات ريال بمعدل نمو عن عام ٢٠٠٢م يقدر ب ٦٤٪، وفي عام ٢٠٠٤م حقق الفائض المسجل للمملكة معدل نمو بلغ ٦٣٪.وفيما يتعلق بواردات وصادرات عام ٢٠٠٤م فإن الإحصاءات والبيانات الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة تشير إلى أن واردات المملكة من جمهورية الصين حققت قيمة تقارب الـ ١١ مليار ريال، بمعدل ارتفاع عن العام السابق مقداره ٣٦٪، حيث حققت جمهورية الصين الترتيب الرابع لأحد أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين المصدرين للمملكة خلال عام ٢٠٠٤م. في حين سجلت الصادرات السعودية إلى جمهورية الصين خلال عام ٢٠٠٤م قيمة مقدارها ٢٢,٧ مليار ريال، حيث حققت جمهورية الصين الترتيب الخامس لأحد أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين المستوردين من المملكة خلال عام ٢٠٠٤م، الأمر الذي يعكس كبر حجم التبادل التجاري بين البلدين والمقدر بـ ٣٤ مليار ريال (٩ مليارات دولار أمريكي)، ومتانة العلاقات السعودية - الصينية التجارية.

و بتسليط الضوء على واردات عام ٢٠٠٥م، فإن الإحصاءات والبيانات الصادرة والمتاحة من مصلحة الإحصاءات، تشير إلى أن واردات المملكة من جمهورية الصين الشعبية حققت خلال عام ٢٠٠٥م قيمة قدرت في الربع الأول بـ ٢,٩ مليار ريال، بينما حققت الصادرات السعودية غير البترولية خلال نفس الفترة قيمة تقدر بـ ١,١ مليار ريال.